تطوير الأداء المهني لمعلم المعلم بكليات التربية مؤشر لضمان الجودة والاعتماد

إعداد

أ.د/ مهنى محمد إبراهيم غنايم
أستاذ التخطيط التربوي واقتصاد التعليم
جامعة المنصورة – جامعة الباحة

د/ عبد الله بن محمد على الزهراني
عميد كلية التربية – جامعة الباحة

مجلة بحوث التربية النوعية ـ جامعة المنصورة
عدد (٣٨) ـ أبريل ٢٠١٥

تطوير الأداء المهني لمعلم المعلم بكليات التربية مؤشر لضمان الجودة والاعتماد

إعداد

أ.د/ مهنى محمد إبراهيم غنايم * د/ عبد الله بن محمد على الزهراني **

المقدمة :

تمثل الجامعات ركيزة أساسية للتعليم العالي حيث تساهم في البناء المعرفي والثقافي والخلقي والمهاري للإنسان على النحو الذي يساعد في تنمية الموارد البشرية في مختلف التخصصات التي تحتاجها خطط التنمية الشاملة.

وتعتبر مؤسسات إعداد المعلم من أهم المؤسسات التي تهتم ببناء الإنسان ، حيث تعد القوي البشرية اللازمة للعمل في الميدان التعليمي.

وتعد وظيفة التدريس الجامعي غاية في الأهمية ، لأنها الوظيفة الرئيسة في أغلب الجامعات المرموقة في العالم ، إذ تنصب أساساً على إعداد الطالب الجامعي إعداداً يمكنه من مواجهة تحديات المستقبل بكل ما تحمله من تطورات علمية وتقنية وتنظيمية وثقافية ، وغيرها ، إذ يجب أن يتوجه التدريس إلى التعرف على مواهب كل فرد ، وطاقاته الكامنة ، وتنمية شخصيته بما يتوافق مع قدراته وميوله حتى يتمكن من تحسين مستوى معيشته وتطوير مجتمعه.

ويعتبر البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد عليا متخصصة مطلبا أساسياً للتميز في أي حقل من حقول الدراسة المتخصصة في مجالات العلوم المختلفة ولاسيما العلوم الطبيعية والتطبيقية، ولقد تمكنت كثير من جامعات العالم من تحقيق درجات عالية من التميز والريادة في مجالات محددة من مجالات البحث العلمي، بل وتحرص على استمرار هذا التميز والريادة في تلك المجالات من خلال باحثين متميزين يكون معظمهم من أعضاء هيئة التدريس الباحثين حتى تتحقق الفائدة التبادلية بين التعليم الجامعي والبحث العلمي.

كما أن الجامعات مناطة بخدمة المجتمع من خلال ما يقوم به أعضاء هيئة التدريس في مجالات الصناعة والإنتاج والخدمات ، وتشير أدبيات البحث العلمي إلى الدور الهام لمؤسسات التعليم والبحث العلمي تجاه قضايا المجتمع والبيئة من حيث نشر المعرفة والوعي. وتكوين الاتجاهات الايجابية نحو البيئة من أجل التغلب على مشكلاتها تحقيقاً للأمان الصحي الذي تنشده المجتمعات المتطلعة إلى التقدم.

* أستاذ التخطيط التربوي واقتصاد التعليم جامعة المنصورة – جامعة الباحة
** عميد كلية التربية – جامعة الباحة

وقد حدثت تحولات عديدة في مختلف جوانب نظم التعليم العالي في السنوات الأخيرة ، نتيجة عوامل كثيرة وتحديات عديدة داخلية وخارجية ، ومن أهم هذه العوامل التقدم التكنولوجي الذي تسبب في إحداث فجوة كبيرة بين النظم التعليمية في العديد من دول العالم.

وقد دعي هذا إلى ضرورة تقويم النظم التعليمية ومراجعتها للوقوف على أوضاعها الراهنة وكيفية إصلاحها وتطويرها في ضوء المستجدات والخبرات العالمية المتقدمة.

ومع اهتمام الدول المتقدمة بعمليات الجودة والاعتماد لمؤسسات وبرامج التعليم العالي ، وقد قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال ، تحاول الدول الأخرى الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في إصلاح نظمها التعليمية في مناخ الجودة والاعتماد ، خاصة أن معظم دول العالم النامي توسعت في نشر التعليم العالي لاستيعاب الإعداد الكبيرة المتدفقة إليها من المرحلة الثانوية.

وفي إطار الاهتمام بعمليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي ، تزايد الاهتمام العالمي والعربي بإصلاح وتطور مؤسسات إعداد المعلم وذلك بهدف تحسين جودة أداء هذه المؤسسات وتفعيل دورها في قيادة عمليات التنمية للإنسان وبالإنسان معاً.

وفي إطار هذا الاهتمام على المستوى العربي تم إجراء مشروع تطوير الأداء النوعي ورفع كفاءة التخطيط المؤسسي في الجامعات العربية (٢٠٠٥ / ٢٠٠٦)، وصدر تقرير حول هذا المشروع من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبتمبر ٢٠٠٧ ، وفيما يتعلق بتقييم نوعية البرامج التربوية في ٢٣ جامعة في ١٣ دولة عربية، كشف التقرير عن عدة نتائج من بينها :

أن هناك مؤشرات على أن أداء الجامعات في إعداد المعلمين جيد ، حيث تسهم الجامعات في إعداد الطلاب المعلمين المدربين جيداً ، ومع هذا هناك جوانب قصور عدة من أهمها :

- هناك نقص واضح فيما يتعلق بضمان الجودة.
- يوجد ضعف عام في الميدان الأكاديمي خاصة فيما يتعلق بتقويم الطلاب.
- هناك قصور عام فيما يتعلق بالتجهيزات التقنية في قاعات المحاضرات.
- هناك نقص واضح في تطوير البرامج التعليمية في مختلف التخصصات بالمقارنة بالتوجهات العالمية المعتمدة على المعايير الحديثة.

وهذا يستدعي ضرورة إعادة النظر في نوعية البرامج التربوية في الجامعات الغربية في إطار عمليات الجودة والإصلاح والتطوير.

وهناك عدة محاور تتأسس عليها عمليات الإصلاح والتطوير لمؤسسات إعداد المعلم ، لعل من أهمها معلم المعلم، فهو الأساس الذي تتمحور حوله عمليات الإصلاح والتطوير.

وبناء على ما سبق ، وحيث يحتل أداء أعضاء هيئة التدريس مكانة بارزة في تطوير مؤسسات التعليم العالي لأن نجاح العملية التعليمية الجامعية مرهون بكفاءة معلم المعلم ، وحيث أن معلم المعلم بكليات التربية هو الركيزة الأساسية في التطوير، تصبح هناك ضرورة لدراسة تطور الأداء المهني

لمعلم المعلم بكليات التربية، وهو موضوع الدراسة الحالية والتي تهدف إلى التعرف على كيفية تطوير الأداء المهني لمعلم المعلم كمؤشر لضمان الجودة والاعتماد بكليات التربية في الوطن العربي.

محاور البحث :

- واقع ومبررات تطوير الأداء المهني لمعلم المعلم.
- محاور تطوير الأداء المهني لمعلم المعلم بكليات التربية.
- عمليات ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم الجامعي.
- آليات تطوير الأداء المهني لمعلم المعلم بكليات التربية.

أولاً : واقع ومبررات تطوير الأداء المهني لمعلم المعلم :

تشير أدبيات البحث التربوي إلى مبررات تطوير الأداء المهني لمعلم المعلم ، يتضح ذلك فيما ذهبت إليه دراسات عدة، ومن هذه المبررات بشكل عام ما يلي :

- النمو المعرفي الهائل الذي يتطلب ضرورة متابعة الجديد في الميدان.
- مواجهة حداثة الخبرة لعدد من أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالنمو المهني بشكل عام.
- تعدد متنوع مصادر التعلم الذي أدي إلى تغييرات كبيرة في متطلبات الموقف التعليمي.
- التطور التقني المتسارع وانعكاساته على العملية التعليمية.
- التحديات التي تواجه التعليم الجامعي، خاصة فيما يتعلق بالجودة والاعتماد .

وهناك ملاحظات على الأداء المهني والإنتاجية العلمية منها :

ويمكن الإشارة إلى بعض ملامح الوضع الراهن للإنتاجية العلمية للعلماء العرب فيما يلي :

هناك ما يشير إلى انخفاض الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية بصفة عامة ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها عدم توافر المناخ العلمي السليم في هذه الجامعات ، حيث يتسبب ذلك في خفض دافعيه العلماء العرب للقيام بالبحوث العلمية المطلوبة ، ولا يقبلون عليها إلا إذا كانوا مضطرين لذلك ، وبخاصة إذا كانوا يحتاجونها للترقية ، إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن ما يقرب من ٧٠٪ من أعضاء هيئة التدريس في ١٢ جامعة عربية يقومون بأبحاثهم لغايات الترقية، وأن ما يقرب من ٢٠٪ منهم يقومون بها سعياً وراء الكسب المادي.

وهناك انتقادات موجهة إلى الجامعات العربية يتضح من خلالها بعض مظاهر انخفاض الإنتاجية التعليمية لأستاذ الجامعة العربي ، من هذه الانتقادات ما أشار إليه (حامد عمار) بقوله : .. " أن البحوث التي تتم داخل جدران الجامعات العربية هي في معظمها تمارين بحثية يقوم بها طلاب الجامعات لنيل شهادات الماجستير أو الدكتوراه. وينطبق ذلك على كثير من بحوث الأساتذة أنفسهم للوفاء بمطالب الإنتاج العلمي اللازم للترقية في سلك هيئة التدريس ".

وربما تأكدت هذه الانتقادات عملياً فيما توصلت إليه دراسة (محي توق ، وزاهر) في هذا الميدان من أن الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي منخفضة ، ويعمل بهذه الجامعات أعضاء هيئة تدريس من الدول العربية ودول الخليج ذاتها. وقد بلغ متوسط الإنتاجية

العلمية لعضو هيئة التدريس في العام الواحد - وفقا لنتائج هذه الدراسة - من الكتب (٠,٤) كتاباً ، من البحوث (١,٣٨) بحثاً.

وفيما يتعلق بالأداء التدريسي :

تبين مدى حاجة أستاذ الجامعة إلى تنمية طرق وأساليب أدائه التدريسي بصفة مستمرة بغية تحسينها وتجويدها كونها الوظيفة الرئيسة التي بموجبها تتحدد سمعة الجامعة العلمية من عدمها ، إذ أن الإتيان بأساليب تدريس منوعة وفاعلة يمكن أن تقدح ملكة الإبداع عند الطلبة، وتثير فيهم دواعي التفكير الناقد ، الخيال العلمي ، وتكشف طاقتهم الكامنة ، وتعدهم للحياة المعاشة ، وتزودهم بمفاتيح مصادر اكتساب المعرفة.

كما اتضح أن أستاذ الجامعة في حاجة ماسة إلى فهم سلوكيات التدريس العملية والنفسية ، ومعرفة كيفية التعامل مع الطلبة ، وكيفية استثارة تفكيرهم ، وطرق تحفيزهم للمشاركة في تحضير موضوع الدرس والتفاعل فيه ، مما قد يُسهم في تلبية حاجاتهم الفردية ، ويحقق متطلبات مجتمعهم المتسارعة في ضوء التفجر المعرفي والتقني الهائل الذي اجتاح عالم اليوم.

كما أن أساليب التدريس- في أحيان كثيرة - مازالت تقليدية، تعتمد على صب معلومات نظرية في قوالب جامدة ترسخ حفظها واسترجاعها بعيدة عن التطبيق ، وقد ترتب على هذا عجز مخرجات التعليم الجامعي عن تحقيق الذات القادرة على التصدي لحاجات الفرد اليومية ، وبالتالي عدم القدرة على تلبية حاجات المجتمع ومتطلباته الحالية والمستقبلية.

كما بيّنت الدراسات الحديثة أن قصور أداء عضو هيئة التدريس يعود إلى عدة عوامل أولها ، الافتقار إلى إعداد المحاضرة إعداداً كافياً من حيث عدم تحديد موضوع كل محاضرة وأهدافها ومصادر معلوماتها والصعوبات المتوقعة والوسائل المطلوبة لها ، وثانيها ، ضعف أساليب الإلقاء من حيث عدم الحديث بصوت مسموع لجميع الطلبة ، أو التحدث بسرعة ، أو الكتابة بخط غير مقروء ، أو عدم تشجيع المشاركة ، وعدم قبول أسلوب الحوار ، وعدم النظر إلى جميع الطلبة على حد سواء ، وعدم استخدام الوسيلة التعليمية المناسبة ، وثالثها ، الانحراف بالمحاضرة إلى مستوى علمي أعلى ، أو أدنى من مستوى الطلبة، بالإضافة إلى ندرة استخدام أساليب تدريس حديثة.

وفيما يتعلق بالبحث العلمي :

وبالمقارنة مع بعض مؤسسات التعليم العالي المتميز في العالم، فإن غالبية مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العالم العربي - وبعد مضي ما يقارب قرناً من بدء النهضة التعليمية - لم تحقق درجات مرضية من التميز أو الريادة البحثية في أي مجال من مجالات العلوم والمعارف الإنسانية وكان دورها في أغلب الأحيان مقصوراً على تحقيق الحد الأدنى من أهداف التعليم العالي من خلال تزويد طلابها بأساسيات المعرفة المتخصصة فقط دون إيجاد الآليات التي يمكن من خلالها تطوير تلك الأساسيات المعرفية لارتداد مجالات بحثية جديدة.

وعن أزمة البحث العلمي في الجامعات السورية - على سبيل المثال - في دراسة : (هيام بشور ، رفيع جبرة ،٢٠٠٦) حول مخرجات البحث العلمي والتطوير التقني ومؤشرات الأداء ، تخلص الدراسة إلى الاستنتاجات التالية (وربما تنطبق على معظم الجامعات العربية):

- البحث العلمي في واقعه الحالي غير مرتبط بعملية التنمية المجتمعية الشاملة.
- غياب المنظومة المتكاملة للبحث العلمي في جامعات القطر والمؤسسات البحثية وبشكل واضح.
- مخرجات البحث العلمي من منشورات علمية وبراءات اختراع أدنى بكثير مما هو متوقع في هذه المرحلة.
- غياب مؤشرات الأداء المؤسساتي في الجامعات والمراكز البحثية لغياب المنظومة البحثية من ناحية ولغياب مفهوم الإدارة البحثية المتكاملة من ناحية ثانية. وتبقي المبادرات والنجاحات الفردية في البحث والتطوير والابتكار على أهميتها محدودة النتائج.
- رغم وجود بعض المؤشرات الخاصة بأداء الباحثين إلا أن هذه المؤشرات تبقي غير مجدية وغير مراقبة بالشكل الذي يخدم العملية البحثية.
- إن أي محاولة لتحليل الواقع الراهن لمخرجات البحث العلمي تصتدم بغياب الإحصائيات والأرقام بشكلها الدقيق وبمرجعيتها المعول عليها مما يجعل استخدامها وتأويلها عسير جداً.

وهناك عدة بحوث انتهت إلى أن البحث التربوي يمر بأزمة وأنه دون المستوى الذي يعوقه عن خدمة الميدان ، وأبعاد هذه الأزمة كثيرة ، من أهمها :

- قصور الإشراف العلمي على البحوث في مرحلة الدراسات العليا.
- نقص التمويل المخصص للبحث التربوي.
- ضعف التقاليد الجامعية للبحث واهتزاز مفهوم الأمانة العلمية.
- قصور نظام إعداد وتأهيل الباحثين في الميدان التربوي.
- خلو معظم البحوث من مشكلات الواقع التعليمي.
- نمط البحوث الغالب هو الوصف لرصد الواقع التعليمي فقط.
- الافتقار إلى سياسة علمية مخططة للبحث التربوي.

هذه الأزمة - قصور البحث التربوي عن تحقيق أهدافه ، وربما تكمن هذه الأزمة في البحث نفسه أو في أو في المؤسسة البحثية ، وقد تكون الأزمة مجتمعة فيها كلها في آن واحد.

ثانياً : محاور الأداء المهني للمعلم الجامعي :

في قراءة دليل تقويم واعتماد الجامعات (ديسمبر ٢٠٠٨) الصادر عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر ، تتضح معالم إطار مرجعي لمعايير الممارسة الأكاديمية للمعلم الجامعي تقوم على أساسه مؤسسات التعليم العالي بتطوير الأداء المهني لمعلميها ، ونحن نرى أن هذا الإطار بمجالاته الأربعة يصلح ليكون أساساً هاما (مدخلا) يمكن الاعتماد عليه في تطوير الأداء المهني لمعلم المعلم بكليات التربية، ويمكن الإشارة إلى هذه المعايير في إطار المجالات التالية :

(١) مجال التعليم، ويتضمن المعايير الآتية :

- التمكن من المحتوي العلمي لمجال التخصص.
- التمكن من التخطيط الجيد لعملية التعليم.
- التمكن من طرق التعليم المختلفة.
- التمكن من مهارات التعليم والتعلم.
- التمكن من مهارات إدارة الموقف التعليمي.
- التمكن من مهارات عملية التقويم.
- التمكن من تخطيط وإدارة البرامج التعليمية وتطويرها.
- التمكن من مهارات ووسائل الدعم الأكاديمي والاجتماعي للطلاب

(٢) مجال البحث العلمي ، ويتضمن :

- تميز المعلم الجامعي كباحث علمي وتمكنه من استخدام مهارات البحث في مجال تخصصه

(٣) مجال خدمة المجتمع ، ويتضمن :

- مساهمة المعلم الجامعي في تطوير البيئة المحلية والمجتمع.
- التزام المعلم الجامعي بالقيم والأعراف الاجتماعية والدينية والجامعية

(٤) المجال الإداري القيادي ، يتضمن :

- امتلاك المعلم الجامعي مهارات الإدارة والقيادة الناجحة.
- تحمل المعلم الجامعي مسئوليات التنمية المهنية.

ثالثا: عمليات ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم الجامعي :

تنبهت معظم دول العالم إلى أهمية قضايا الجودة والاعتماد في التعليم، فوضعتها في صدر أولوياتها من تسعينيات القرن العشرين ، اعتماداً على فرضية أن التقدم والتحسين الواضح في الأداء الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في التنمية الشاملة في الدولة مرهون بجودة الخدمة التعليمية.

وعليه كان قسطاً كبيراً من مبادرات الإصلاح التربوي على المستوى العالمي موجهاً لقضية إدارة التعليم ، في محاولة لتلافي مشكلاتها وتطوير أداءاتها ، مستخدمة في ذلك الأساليب الإدارية الحديثة ، وفي مقدمتها إدارة الجودة Total Quality Management(TQM) باعتبارها السبيل من أجل إحراز التميز والمعايير العالية.

ولقد تزايد الاهتمام بقضية الجودة الشاملة في التعليم إلى الحد الذي جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر " عصر الجودة الشاملة " باعتبارها أحد الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الجديد الذي تولد لمسايرة المتغيرات البولية والمحلية ومحاولة التكيف معها،وأصبح المجتمع العالمي ينظر إلى الجودة والإصلاح التربوي باعتبارهما وجهين لعملة واحدة.

وعليه ظهرت المعايير والنماذج العالمية للجودة الشاملة، مثل: معايير بالدريج في أمريكا Criteria Baldrige، وجائزة ديمنج في اليابان Deming Awards، وظهرت مراكز التميز والجودة

، ومؤسسات الاعتماد الأكاديمي والمهني Accreditation، والمواصفات الدولية للهجود الشاملة ISO بتقسيماتها المختلفة ، وأنظمة الرقابة على الجودة الشاملة ، وظهر الكثير من النماذج التطبيقية للجودة الشاملة في مؤسسات التعليم قبل الجامعي والعالي في الكثير من الدول.

مفهوم الجودة : Quality

" الجودة " مفهوم واسع يفتقد الاتفاق العام حول تعريفه ، لأنه يختلف إدراك ما يفنيه من سياق إلى سياق ، ومن شخص إلى آخر فلا يوجد تعريف واحد صحيح حيث يستخدم المصطلح استخدامات متنوعة من خلال الاهتمامات المختلفة والمطالب المتنوعة ،ونظراً لوجود مدى واسع من التعريفات قد تؤدي إلى إحداث الخلط والتشويش ، لذلك اجتهد العديد من الباحثين في تصنيف تعريفات الجودة في عدة مداخل يعبر كل مدخل عن توجه مفاهيمي محدد يتضمن عناصر محددة للجودة.

وتعتبر " الجودة " من المصطلحات الأساسية في تيار المصطلحات التربوية الحديثة مثل : جودة التدريس جودة الإدارة ، جودة التعليم والتعلم ، وضمان الجودة، كل هذه المصطلحات تؤخذ بعين الاعتبار الآن من واضعي السياسات التربوية والإداريين والمنفذين.

ضبط الجودة Quality Control :

هو جزء من إدارة الجودة يركز على استيفاء متطلبات الجودة.

توكيد الجودة يعني : Quality Assurance

الأنظمة والعمليات التي تتبعها هيئة ما للتأكد من أن المعايير الأكاديمية معروفة ويتم تحقيقها، طبقاً للرسالة المعلنة، وتتفق مع المعايير القومية والعالمية، وكذلك التأكد من أن جودة فرص التعلم وجودة الأبحاث وجودة المشاركة المجتمعية مناسبة وتتوافق مع توقعات المستفيدين من الخدمة.

ضمان الجودة :

يعني تصميم وتنفيذ نظام يتضمن سياسات وإجراءات للتأكد من الوفاء بمتطلبات الجودة، والتي تتضمنها المعايير التي تضعها منظمات الاعتماد.

ويقصد بضمان الجودة :

تقديم الضمانات لأصحاب المصلحة عن توفير المؤسسة التعليمية للحد الأدنى - على الأقل – من الجودة في برامجها.

- " تشجيع الدراسات والتقويم الذاتي للمؤسسة التعليمية للحد الأدنى – على الأقل - من الجودة في برامجها - تشجيع تطوير وتحسين المؤسسة من خلال عمليات فحص وتقويم أنشطتها وإصدار التوصيات المتعلقة برفع كفاءة برامجها.
- " تشجيع الدراسات والتقويم الذاتي للمؤسسة.

والخلاصة :

أن الجودة قد تعني الملاءمة في الاستخدام وانخفاض نسبة العيوب والتالف والفاقد في المنتج، وتعني أيضا انخفاض معدلات الفشل وشكاوى العملاء وخفض التكاليف وتنمية المبيعات واختصار الوقت وتقليل الحاجة إلى الاختبارات والتفتيش.

وعموماً فإن أدبيات البحث في مجال الجودة تشير إلى أنه يمكن أن تعريفها من خلال عدة مداخل على النحو التالي:

١. الجودة باعتبارها مرادفة للتميز والتفوق: وهذا المفهوم مرتبط بالتفرد أو المستوى العالي وبمجتمع الصفوة كما في جامعة كامبردج بالمملكة المتحدة، وجامعة السربون بفرنسا ومعهد الكلي والمسالك البولية بجامعة المنصورة.

٢. تعريف الجودة بدلالة النظام؛ حيث تتكون نظم الإنتاج جميعها من ثلاث مراحل أساسية هي المدخلات Inputs والعمليات Processes والمخرجات Outputs ، والنظام الجيد Quality system هو النظام الذي تتطابق فيه المدخلات والعمليات والمخرجات الفعلية مع نظيراتها القياسية أو يكون الفرق بينهم في حدود المسوح به لقبول المدخلات والعمليات والمخرجات بحيث توافق المخرجات حاجات المستفيدين منه Customers على أن يدعم ذلك نظام تغذية مرتدة فعال.

٣. الجودة كتحقيق للهدف: حيث تُعرف بأنها تحقيق الرسالة المحددة والأهداف الموضوعة سلفا في إطار المعايير المقبولة من خلال الأوساط العلمية التي تحدد المحاسبية وتضمن السمعة الحسنة.

٤. تعريف الجودة طبقا لنظام المواصفات القياسية : حيث تعرفها المواصفة البريطانية British Standards على أنها مجموعة الخصائص والملامح المتصلة بالمنتج أو الخدمة والتي تظهر مقدرتها على إرضاء الحاجات الصريحة والضمنية للعملاء أو المستفيدين منها.

مما سبق يتبين أن مفهوم الجودة مفهوم نسبى، ومتعدد الأبعاد ويصعب تحديد تعريف شامل جامع يتفق عليه الجميع، وخير ما يستشهد به على ذلك هو التعليق الذي ذكره أحد رواد الجودة العالميين ديمنج Deming حينما سُئل عن الجودة فأجاب بأنه لا يعرف.

الاعتماد الأكاديمي :

مفهوم الاعتماد :

هناك من ينظر إلى الاعتماد الأكاديمي من منظور تحليل النظم ، حيث تتضمن هذه العملية مدخلات وعمليات ومخرجات، على النحو التالي :

- المدخلات : وتشمل الأهداف والمبادئ والوظائف والمعايير والتمويل.
- العمليات : وتشمل الإجراءات والمراحل والخطوات.
- المخرجات : وتشمل التقرير النهائي للجان الاعتماد والتحسين وتطوير الداء وتحقيق الجودة.

في أمريكا ، ينظر إلى الاعتماد على أنه العملية الخاصة بتقييم مؤسسات / برامج من خلال المعايير الأكاديمية.

وفي أوروبا، نقصد به تقويم وتقييم المؤسسة أو برامجها في ضوء مدى تحقيقها لأهدافها وغاياتها ومعاييرها المميزة. وكذلك يشير إلى السلطة الحكومية الرسمية المُعطاة للمؤسسات لمنح الدرجات العلمية.

ويعرف الاعتماد بأنه :

الاعتراف، بواسطة هيئة الاعتماد، بأن المؤسسة التعليمية لها برامج تحقق المعايير الأكاديمية التي وضعتها لنفسها وأن هذه المؤسسة لها لأنشطتها الأكاديمية.

وأنواع الاعتماد هي :

١- اعتماد مؤسسي Institutional Accreditation :

يركز على الاهتمام بالمؤسسة التعليمية بصورة شاملة (الجامعة) (قانون إنشائها ، رسالتها ، أهدافها ، ميزانيتها ، الإدارة ، الطلاب ، أعضاء هيئة التدريس، نظام قبول الطلاب ، نظام التحسين المستمر للأداء).

ويصدر اعتماد المؤسسة التعليمية – في أمريكا - من قبل هيئات اعتماد تضم في عضويتها المعاهد والمؤسسات التي حصلت على اعتماد هذه الهيئة من قبل.

٢- اعتماد أكاديمي تخصصي Program Accreditation :

يركز على الاهتمام بالبرامج الأكاديمية التخصصية، ويصدر عن لجان خاصة تشكلها الاتحادات المهنية

وأهداف الاعتماد هي :

يهدف الاعتماد إلى توكيد الجودة في المؤسسات التعليمية والبرامج الأكاديمية بما يضمن تحقيق المؤسسة (أو البرنامج الأكاديمي) للمواصفات القياسية والمعايير التي تم تحديدها سلفا بواسطة المؤسسة وكذلك يضمن الاعتماد قدرة المؤسسة على التنافس مع المؤسسات التعليمية المحلية والتعليمية والعالمية.

ومما هو جدير بالذكر أن اعتماد المؤسسة التعليمية واعتماد البرنامج التعليمي الأكاديمي التخصصي يكمل أحدهما الآخر حيث أن تركيز هيئة الاعتماد على المؤسسة ككل يعطي ضمانا أن الخصائص العامة للمؤسسة تم فحصها وثبت أنها مرضية، في حين أن اهتمام لجان الاعتماد ببرنامج بعينه يعطي ضماناً بأن تفصيلات هذا البرنامج تتفق والمقاييس الخارجية للاعتماد.

ويعني هذا أن اعتماد المؤسسة التعليمية يشمل تقويمها ككل، ولا يعني بتقويم أي من برامجها التعليمية بشكل تفصيلي موسع ، هذا بالرغم من أن التقويم من أجل الاعتماد يشمل بطبيعة الحال بحث ودراسة البرامج التعليمية كجزء من اعتماد المؤسسة بأكملها.

وفي المقابل لا يهتم الاعتماد التخصصي الأكاديمي لبرنامج دراسي معين بالأوضاع العامة للمؤسسة التعليمية التي يدرس فيها هذا البرنامج.

خطوات عملية الاعتماد :

تتم عملية الاعتماد وفقا للمراحل التالية :

١. تقديم طلب من المؤسسة التعليمية الراغبة في الاعتماد إلى جهة الاعتماد.
٢. تقديم دراسة ذاتية للمؤسسة (Self Study).
٣. تقييم ميداني : تشكل جهة الاعتماد فريق لزيارة المؤسسة التعليمية (مهنيين ، أكاديميين ، حكومة) يعد تقريراً عن المؤسسة ويحدد ما إذا كانت المؤسسة أو البرنامج الأكاديمي يحقق المواصفات القياسية والمعايير والمش أم لا.
٤. النشر: تنشر نتيجة الاعتماد في الصحف وعلى الموقع الالكتروني لجهة الاعتماد.
٥. المراقبة : تراقب جهة الاعتماد كل مؤسسة (أو برنامج) حاصلة على الاعتماد خلال فترة الاعتماد الممنوحة للتأكد من أنها لا تزال مستمرة في تحقيق المواصفات القياسية والمعايير الأكاديمية.
٦. إعادة الاعتماد Reaccredidation يعاد التقييم دورياً لإعادة الاعتماد.

معايير الاعتماد وضوابطه :

(١) معايير الاعتماد :

تستخدم الهيئات المختصة باعتماد مؤسسات التعليم معايير كثيرة ومتنوعة في تقويم هذه المؤسسات واعتمادها، وهذا النوع أمر يقتضيه اتساع نطاق عملية التقويم للمؤسسة بأكملها.

وبشكل عام فان اعتماد مؤسسة تعليمية من قبل هيئة مختصة، يقتضي توفير المعايير الهامة التالية :

١. لها أهداف مناسبة.
٢. لديها موارد وإمكانيات لازمة لتحقيق هذه الهدف بالفعل.
٣. يمكنها أن تبرهن عمليا على أنها تحقق بالفعل هذه الأهداف.
٤. تعطي من المبررات ما يحمل على الإقناع بأنها سوف تستمر في تحقيق أهدافها.

ولاعتماد المؤسسة فمن الضروري أن تكون خرَّجت دفعتين على الأقل من طلابها.

وحتى تعد المؤسسة نفسها للحصول على الاعتماد، يجب أن تتوفر لديها :

- رسالة واضحة ومعلنة.
- أهداف واضحة تتفق مع رسالتها.
- قدرة على تحقيق أهدافها.
- قدرة على تنظيم مواردها البشرية والمالية والطبيعية لتحقيق أهدافها المعلنة.
- هيكل أداري (هيكل تنظيمي وهيكل وظيفي) واضح.

- أعضاء هيئة تدريس من مختلف الرتب العلمية الأكاديمية المعروفة في التعليم العالي.
- خطة إستراتيجية واضحة.
- نظام تقويم داخلي مستمر لمراجعة الخطط الدراسية لمواكبة متطلبات العصر.

أهمية ووظائف الاعتماد الأكاديمي:

- التأكد من استيفاء المؤسسة أو البرنامج التعليمي بالمعايير الموضوعة بواسطة التنظيمات أو الوكالات المانحة للاعتماد.
- مساعدة الطلاب الجدد في تحديد المؤسسات التعليمية المقبولة من قبل سوق العمل.
- مساعدة المؤسسات التعليمية في تحديد مدى إمكانية تحويل الساعات المعتمدة التي يكون الطالب حاصل عليها من مؤسسة أخرى.
- مساعدة المؤسسات التعليمية في استثمار التمويل العام والخاص.
- حماية المؤسسة التعليمية من الضغوط الداخلية والخارجية السلبية
- خلق أهداف للتحسين المستمر للبرامج والمؤسسات التعليمية الضعيفة في جودتها.
- إشراك أعضاء هيئة التدريس والعاملين بشكل مباشر في التقويم والتخطيط المؤسسي.
- وضع معايير للشهادات المهنية والترخيص لمزاولة المهنة لتحديث المساقات المقدمة للطلاب.

معايير التقييم الذاتي والتنمية المهنية لمعلم المعلم :

وبالنظر إلى معايير التقييم الذاتي الخاصة بالتقييم المؤسسي في التعليم العالي، تتضح أهمية تطوير الأداء المهني لمعلم المعلم بكليات التربية، حيث أنه المحرك الأساسي في عملية التقييم الذاتي والاعتماد البرامجي والمؤسسي، ويتضح هذا من عرض معايير التقييم الذاتي التالية :

أ) السياق المؤسسي :

١. الرسالة والأهداف.
٢. السلطات والإدارة.
٣. إدارة ضمان الجودة وتحسينها.

ب) جودة التعلم والتعليم :

١. التعلم والتعليم.

ج) دعم تعلم الطلبة :

٢. إدارة شؤون الطلبة.
٣. موارد التعلم.

د) البنية التحتية للخدمات المساندة :

١. المرافق والتجهيزات.
٢. التخطيط والإدارة المالية.
٣. عمليات التوظيف (والتعاقد) الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والموظفين.

هـ) خدمة المجتمع :

١. البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.

٢. علاقات المؤسسة التعليمية مع المجتمع.

رابعا : آليات تطوير الأداء المهني لمعلم المعلم بكليات التربية :

في ضوء ما تم عرضه سابقاً ، تتضح ضرورة تطوير الأداء المهني لمعلم المعلم بكليات التربية على اعتبار أنه هو الأساس فيما تقدمه مؤسسات الإعداد التربوي من برامج تعليمية وأنشطة تدريسية والبحث العلمي وخدمة المجتمع والمساهمة في عمليات الإدارة والقيادة سواء على مستوى القسم أو الكلية.

وحيث أن عمليات ضمان الجودة والاعتماد تتمحور - فيما يري الباحثان - حول معلم المعلم بداية من التقييم الذاتي الداخلي مروراً بتطوير البرامج التعليمية وتوابعها وانتهاء بالاعتماد البرامجي والموسى، يتطلب هذا تطوير الأداء المهني لمعلم المعلم بكليات التربية، الذي يمكن أن يتناول محاور الأداءات التالية :

(أ) تطوير الأداء التعليمي (التدريسي) :

كشفت نتائج دراسات سابقة عن وجود عدة أساليب التدريس وسلوكياته الفاعلة ذات العلاقة بتطوير أداء الأستاذ الجامعي بغية مواجهة تلك التحديات ، وضعها " فيليب " في اثنين وثلاثين طريقة تدريسية (Phillips، 1998) يمكن أن تكون أساساً يعتمد عليه أستاذ الجامعة في تدريس طلبته، يمكن أن تساهم في تطوير الأداء التدريسي عند وضعها في الاعتبار في عملية إعداد وتدريب وتأهيل معلم المعلم، وتتلخص فيما يلي:

١. تحديد أهداف (Set goals) كل مقرر دراسي، ومفرداته، ومراجعته، ومتطلبات تنفيذه ، وطرق تقويمه (خطة المقرر) في أول لقاء للأستاذ مع الطلبة في بداية كل فصل دراسي.

٢. التحضير الجيد للمحاضرة(Beprepared) ، فالعرف الأكاديمي يحتم على الأستاذ الجامعي أن يستعد استعداداً تاماً للمحاضرة قبل وقتها من خلال الاطلاع على المراجع ذات العلاقة المباشرة.

٣. الحضور إلى مكان إلقاء المحاضرة في الوقت المحدد تماماً (Be prompt for class) ، لأن تأخر الأستاذ عن موعده المحدد قد يعطي الطلبة انطباعاً بأن أستاذهم غير منظم، وان التدريس غير مهم بالنسبة له ، إذ يعده الطلبة قدوه لهم.

٤. كتابة أهداف (State goals) كل محاضرة في بدايتها، إذ أن الواجب يستدعي إعطاء الطلبة فكرة واضحة عن الأهداف التي يرغب أستاذ المقرر الوصول إليها عند نهاية المحاضرة.

٥. مراجعة الأفكار العامة في محاضرة اليوم السابق عند بداية كل محاضرة (Review previous day's lecture) ، لأن مراجعة الأفكار العامة للمحاضرة السابقة تؤدي إلى تثبيت معلوماتها في أذهان الطلبة.

٦. تنويع طرق وأساليب التدريس (Vary class formats) ، فالمحاضرة ستكون جذابة وشيقة إذا نجح أستاذ المقرر في تنويع أساليب تدريسه في كل محاضرة.
٧. كتابة عناصر موضوع المحاضرة باختصار.
٨. تشجيع الطلبة على المشاركة الفاعلة في حجرة الدراسة.
٩. تحفيز أسلوب التعلم التعاوني (Cooperative learning).
١٠. استخدام أمثلة من الحياة الواقية.
١١. مناقشة نتائج البحوث الحديثة مع الطلبة (Discuss current research).
١٢. تنويع مستوى الصوت (Vary voice level).
١٣. توزيع درجات المقرر على أساس عدة عوامل متنوعة.
١٤. العدل في التعامل مع جميع الطلبة.
١٥. تقويم الأداء التدريسي بين الحين والآخر.
١٦. توظيف تقنية المعلومات الحديثة في العملية التعليمية.

ب) تطوير الأداء البحثي (البحث العلمي) :

وهناك من اقترح صيغة لتنشيط عملية البحوث العلمية الأساسية التي يرجي منها تحقيق التميز للجماعات البحثية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ، لكن ينبغي التأكيد هنا بأن الفائدة المرجوة من اعتماد هذه الصيغة يعتمد على درجة تبني عدة أمور تنظيمية لدعم جميع مقومات عملية البحوث العلمية ومنها :

١. إيجاد جماعات بحثية في كل مؤسسة من مؤنسات التعليم العالي اعتماداً على التخصص الدقيق لكل باحث وخبراته السابقة، بحيث يوكل إلى كل مجموعة تطيق أهداف بحثية محددة.
٢. تحديد أهداف بعيدة المدى لكل جماعة بحثية والعمل على تحقيق الأهداف في إطار زمني محدد.
٣. دعم أنشطة الجماعات البحثية من خلال تسهيل إجراءات توفير المعدات اللازمة لإكمال أعمالها، وإيجاد آليات جنب للباحثين المساعدين المتميزين، بحيث تُسهم كل جماعة بحثية في تطوير هذه الآليات من خلال التعاون مع إدارات (عمادات) البحث العلمي.
٤. تأكيد أهمية استمرار البحوث التي يقوم بها الباحثون وضرورة الترابط بين هذه البحوث.
٥. تقديم الدعم المعنوي والمادي للأساتذة الباحثين من أجل تكوين الجماعات البحثية (كل في حقل تخصصه الدقيق) ودعمه بعدد من الباحثين المساعدين المتميزين شريطة تطوير خطة بحثية مقترحة خلال فترة زمنية معينة، ووضع جدول زمني لتحقيق الخطة البحثية.
٦. تفعيل دور إدارات البحث العلمي في متابعة مقترحات الجماعات البحثية وإعطائها الدور الإداري الفاعل في تقنين عملية تضن الجماعات البحثية، وتأكيد أهمية الارتباط الوثيق والتوافق بين

الاهتمامات البحثية لكل عضو في الجماعة البحثية مع الأهداف بعيدة المدى لكل جماعة بحثية.

٧. تقويم الصيغ المستخدمة لتشمل أنشطة الأستاذ الجامعي من خلال تحليل النتائج المتحققة من أنشطة الأستاذ الجامعي الباحث، أو من أنشطة الجماعات البحثية في فترة زمنية كافية.

٨. تنشيط حركة تأليف الكتب الدراسية وترجمتها من خلال خطة مرحلية تعد بناء على أولويات واحتياجات الأقسام الأكاديمية، وضرورة إنشاء دور نشر علمية متخصصة يكون دورها المبادرة والمساهمة في دفع حركة التأليف والترجمة من خلال تجنيد اكبر عدد من الأساتذة المتخصصين في تنفيذ مشاريع تأليف وترجمة علمية تكون من ضمن خطط بعيدة المدى تعدها مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

ج) أهمية الربط بين الأداء البحثي والأداء التدريسي : R&T

تبدو أهمية العلاقة بين البحث العلمي والتدريس فيما يلي :

- العلاقة المباشرة للبحث بالتدريس والتدريس بالبحث وارتباط كل منهما بالأخر بشكل مباشر وغير مباشر وتأثير كل منهما على مخرجات الآخر.
- ركزت كثير من الدراسات الحديثة على هذا الموضوع وبيّنت أهميه نتائجه الايجابية على التحصيل العلمي للطلاب ورفع مستوى أعضاء هيئة التدريس ونتاجهم البحثي والتدريسي.
- استخدمت عدة جامعات مبدأ تقييم أداء عضو هيئة التدريس فيها بما ينجزه أو يتحصل عليه في مجالي التدريس والبحث العلمي.
- الخبرة والأداء المتميز في هذين المجال والتوفيق بينهما بنجاح يسهم بشكل كبير في إيجاد فرصة العمل المناسبة لعضو هيئة التدريس في قطاع التعليم العالي حيث يعتمد على ذلك بشكل رئيسي في الجامعات المرموقة عند النظر في تعيين عضو هيئة التدريس ومراقبة أدائه واستمرار بقائه.
- انعكاس ذلك على التحصيل العلمي التطبيقي للطلاب في جميع مراحل التعليم العالي وإتاحة فرص عمل اكبر لهم عند تخرجهم لتزاوج المواضيع التي تدرس في الفصل مع الأبحاث التطبيقية في مجال التخصص.

ومن ثم فهناك ضرورة للربط بين البحث العلمي الذي يجريه معلم المعلم بكليات التربية والتدريس الذي يقوم به لطلابه ، حيث أن هذا الربط من شانه تعزيز عمليات التعليم والتعلم وربط النظريات العلمية بالتطبيقات التربوية في الميدان التعليمي مما يكون له الأثر الأكبر في التطوير التربوي في ضوء مستحدثات الميدان.

د) تضر الأداء في خدمة المجتمع :

فمن بين الوظائف الرئيسة للتعليم الجامعي ، خدمة المجتمع، وقد أنشأت العديد من الجامعات مراكز ووحدات خاصة لخدمة المجتمع ولتكون مركز إشعاع حضاري اجتماعي يساهم في تنمية المجتمع علميا واقتصاديا وثقافياً.

وتتعدد مجالات خدمة المجتمع وفقا لإمكانيات كل جامعة وتخصصات أعضاء هيئة التدريس بها، فعلاوة على ما تقدمه الجامعة من تعليم وبحث علمي يساهم في التنمية الشاملة للمجتمع، هناك عدة مجالات تستطيع الجامعة من خلالها خدمة المجتمع منها :

- البحوث العملية التطبيقية في مجالات الصناعة والخدمات.
- الاستشارات العلمية التي يقدمها الأساتذة كل في مجال تخصصه.
- البرامج التدريبية للعاملين في المؤسسات.
- البرامج الثقافية التي تقدمها الجامعة لخدمة المجتمع.
- البرامج التوعوية التي توجه إلى فئات معينة بهدف الحد أو التغلب على مشكلا ت معينة كالتدخين والإدمان والأمية وغيرها.

هـ) تطوير الأداء في مجال الإدارة القيادة :

فمن بين مسئوليات أستاذ الجامعة المشاركة في الإدارة والقيادة الجامعية ، فالإدارة الجامعية مسئولية كل العاملين بالجامعة، إذ يتوقف نجاح الإدارة الجامعية في تحقيق أهداف الجامعة على جهود كل العاملين بها وعلى رأسهم أعضاء هيئة التدريس.

وان كانت القيادة علما له أصوله وقواعده ، فإنها تحتاج إلى اكتساب مهارات مفاهيم ومهارات فنية ومهارات إنسانية وذلك حني تكون الممارسة الفعلية على أصول علمية تساعد في اتخاذ القرارات الجامعية السليمة

النتائج والتوصيات :

في ضوء ما تقدم عرضه وفي سياق المحاولات التي بذلت ومازالت لتطوير الأداء المهني لمعلم المعلم بشكل عام ومعلم المعلم بكليات التربية بشكل خاص ، هناك عدة مهارات تعكس الأداء المهني لمعلم المعلم، يضعها الباحثان في القائمة التالية ، وهي مقترحة قابلة للتطبيق والتعديل ، ويمكن استخدامها في استكشاف مدى توفر هذه المهارات لدي معلم المعلم ، وبناء على ما يتم الكشف عنه من مدى توفرها يمكن إعداد برامج تدريبية تساهم في اكتساب معلم المعلم لها بما يرفع من مستوى جودة الأداء المهني لمعلم المعلم.

- **مهارات التعليم والتعلم :**

١. إتقان محتوي ومهارات التخصص.
٢. ربط جيد لأجزاء محتوي التخصص.
٣. تكييف المادة العلمية وفقا لطبيعة المتعلمين.

٤. تخطيط مواقف التعلم.
٥. تصميم الخطة التعليمية في ضوء احتياجات المتعلمين.
٦. وضع خطط قصيرة وطويلة الأجل لعمليات التعليم والتعلم.
٧. تحديد أساليب التعلم المناسبة للتخصص والمتعلمين.
٨. تعديل إستراتيجيات وأساليب التعليم وفقا للتغذية المرتدة.
٩. كثرة اهتمام المتعلمين بالتعلم.
١٠. توظيف مصادر التعلم تبعا لمواقف التعلم.
١١. توظيف الأنشطة التعليمية بكفاءة.
١٢. استثارة دافعية وحماس الطلاب للتعليم والتعلم.
١٣. إدارة الوقت المتاح للتعلم بكفاءة.
١٤. بناء أدوات تقويم تناسب مخرجات التعلم.
١٥. تطبيق أدوات متنوعة لتقويم المتعلمين.
١٦. توجيه المتعلمين نحو التقويم الذاتي.
١٧. تصميم البرامج والمقررات والوحدات الدراسية.
١٨. تطبيق مفاهيم جودة التعليم فيما يعده من برامج ومقررات ووحدات دراسية.
١٩. الإرشاد الأكاديمي والتوجيه الطلابي.

- **مهارات البحث العلمي** :

١. إجراء أبحاث علمية مبتكرة في مجال التخصص.
٢. تحليل ونقد مصادر البحث العلمي في التخصص.
٣. استخدام نتائج الأبحاث في تطوير التعليم والتعلم.
٤. كتابة تقارير البحوث العلمية في التخصص بكفاءة.
٥. إدارة الفريق البحثي.
٦. نشر البحوث في الدوريات المتخصصة.
٧. الإشراف على البحوث العلمية في مجال التخصص.
٨. توجيه طلاب البحث إلى القضايا التي تخدم المجتمع والبيئة المحلية.
٩. جلب مشروعات بحثية للكلية والجامعة.
١٠. تدر منافع وعوائد اقتصادية.
١١. تسويق نتائج البحوث العلمية في مجال التخصص.
١٢. التزام بأخلاقيات البحث العلمي.
١٣. حضور مؤتمرات محلية ودولية في مجال التخصص.

- **مهارات خدمة المجتمع** :

١. الإسهام في حل مشكلات المجتمع والبيئة المحلية.
٢. تقديم أفكار وحلول مبتكرة لتطوير المجتمع.
٣. الإسهام في المشروعات الاجتماعية.
٤. المشاركة في أنشطة وبرامج تنمية المجتمع.
٥. احترام الأعراف الاجتماعية فيما يقوم به من أنشطة.
٦. احترام اللوائح والقرارات الجامعية.
٧. تقديم الدعم اللازم للمتعلمين كلما كان ذلك ممكنا.

- **مهارات الإدارة والقيادة** :

١. مهارات المتابعة والتقييم.
٢. وضع الخطط المناسبة للمواقف المختلفة.
٣. تنفيذ ما تم التخطيط له جيداً.
٤. صياغة رؤية واضحة للعمل.
٥. تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها في مدى زمني محدد
٦. الإسهام في عمليات تطوير المؤسسة التي ينتمي إليها (الكلية – الجامعة).
٧. التقييم الذاتي الدوري والسنوي.
٨. تحديد نقاط الضعف والقوة في أدائه الوظيفي.
٩. تخطيط البرامج التدريبية.
١٠. تنفيذ البرامج التدريبية.
١١. تطوير مهارات الإدارة والقيادة.

مصادر البحث

١. أشرف السعيد أحمد ؛ بعض مؤشرات جودة التعليم الجامعي مع التطبيق على كليات التربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة المنصورة ٢٠٠١.

٢. اشرف السعيد أحمد ؛ إدارة الجودة في المؤسسات التعليمية من منظور إسلامي ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية جامعة المنصورة ، ٢٠٠٥.

٣. أشرف عبد المطلب مجاهد " بناء وتطبيق نظام معلومات باستخدام الحاسب الآلي لتقييم مستوى جودة التعليم بمدارس التعليم العام " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية جامعة المنصورة.

٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية ؛ تقييم نوعية البرامج في مجال التربية في الجامعات العربية، سبتمبر ٢٠٠٧، ترجمة للتقرير التالي :

5. Quality Assessment of Programmes in the Field of Education in Arab Universities (December 2006)

٦. تيرو، بربارا وآخرون؛ الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي، ترجمة حسين بعارة ، وماجد خطايبة، عمان؛ دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٧. دليل تقويم واعتماد الجامعات، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وزارة التعليم العالي، مصر، ديسمبر ٢٠٠٨.

٨. السيد عبد العزيز البهواشى؛ الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٧.

٩. السيد محمد دور : إدارة الجودة في المدارس (مترجم) الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، ٢٠٠٦

١٠. سعيد بن عبود الغامدي : الأستاذ الجامعي والبحوث العلمية في ندوة تقييم التعليم الهندسي والتقني جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، الظهران، شعبان ١٤٢٠ على الموقع التالي :
http://www.bab.com/articies/fuHarticie.cfm

١١. ضياء الدين زاهر؛ تقويم أداء الأستاذ الجامعي.... الأداء البحثي كنموذج ، مجلة ستقبل التربية العربية، المجلد الأول، العدد الثالث، يوليو ١٩٩٥.

١٢. الطائي، محمد " التخطيط الإستراتيجي لاعتماد تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الأكاديمية : رؤية مستقبلية " دراسة مقدمة لندوة الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات التعليمية والعلاقة بين عمادات الكليات والأقسام العلمية. القاهرة ٠ جمهورية مصر العربية في الفترة من ٢ – ٤ أغسطس (آب) ٢٠٠٤م.

١٣. عبد العزيز جميل مخيمر؛ ملخص الإستراتيجية المعتمدة لتوكيد الجودة والاعتماد بجامعة المنصورة، ضمن مشروع توكيد الجودة والاعتماد بوزارة التعليم العالي، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٦.

١٤. عدنان الأمير : الحاجة إلى إنشاء هيئة التعليمية لضمان جودة البرامج في التعليم العالي، في ندوة نظم الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي الإسلامي ، جامعة أم القرى ١١- ١٣ مايو ٢٠٠٨.

١٥. عماد البرغوثى، محمود أبوسمرة : مشكلات البحث العلمي في العالم العربي : مجلة الجامعة نجمة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد ١٥ ، العدد ٢ ، يونيه ٢٠٠٧ على الموقع:
http://wwwjiinq.edm/qrq/reseqrclt

١٦. عوض، عادل " أسس تقويم وتطوير هيكلة التعليم العالي في الجامعات العربية " مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد الخامس والعشرون، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠م.

١٧. محمد عبد الحميد ، أسامة قرني : إستراتيجية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم بمصر في ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول ، المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية جامعة بني سويف، ٢٩- ٣٠ يناير ٢٠٠٥.

١٨. محي الدين توق، ضياء زاهر؛ الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي ، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض،١٩٨٨.

١٩. مصطفي بن محمد حريري : ربط البحث العلمي بالتدريس والتدريس بالبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

٢٠. مهنى غنايم : تخطيط سياسة البحث التربوي مسئولية من ؟ ورقة عمل في مؤتمر البحث التربوي، كلية التربية بالمنصورة ٢٣ – ٢٤ ٢ديسمبر ١٩٩٧.

٢١. مهنى غنايم ، أشرف السعيد : الجودة الشاملة للنظم التعليمية ، مقرر دراسي ضمن مقررات مشروع تطوير الدراسات العليا التربوية باستخدام التعليم الالكتروني ، مشروع تطوير كليات التربية، وحدة إدارة المشروعات ، وزارة التعليم العالي ، مصر، ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦.

٢٢. مهنى غنايم : البحث التربوي في خدمة المجتمع العربي ، في مؤتمر دور كليات التربية في إصلاح التعليم ، كلية التربية بدمياط جامعة المنصورة ومركز الدراسات المعرفية بالناهرة (١٢ – ١٣) نوفمبر ٢٠٠٥.

٢٣. مهنى غنايم، هادية أبو كليلة : الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، دراسة حالة جامعة المنصورة، وحدة إدارة البحوث جامعة المنصورة ، ١٩٩٩.

٢٤. مهنى غنايم : العوامل المؤثرة في إنتاجية أستاذ الجامعة العرس، مجلة التربية والتنمية، السنة الثانية ، العدد ٧ ،مايو ١٩٩٤.

٢٥. هادية أبو كليلة : الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم... منطلقات ومعايير وآليات وإمكانية تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي الخاص في مصر، في المؤتمر العلمي السابع عشر لكلية التربية بدمياط (التعليم العالي الخاص في مصر والعالم العربي ، الواقع والمستقبل) ١٠ – ١١ نوفمبر ٢٠٠٨.

٢٦. هادية أبو كليلة ؛ كليات التربية وخدمة المجتمع في ضوء المؤتمرات التربوية خلال عام ١٩٩٦ رؤية ناقدة ، المؤتمر السنوي الثالث عشر بقسم أصول التربية بالمنصورة " دور التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة " ٢٤ – ٢٥ ديسمبر ١٩٩٦.

٢٧. هيام بشور، رفيع جبرة : مخرجات البحث العلمي والتطوير التقني ومؤشرات الأداء ، في المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني ، دمشق (٢٤ – ٢٦) مايو ٢٠٠٦.

٢٨. هادية أبو كليلة : الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس المصريين العاملين بالخارج في : دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ٢٠٠١.

29. Philips, C.R.1998. " Suggestions for improving business. A professors 'classroom effectiveness " College Student Journal, Vol. 32, No.1, March 1998.

30. Sallis, Edward, Total Quality Management in Education, Kogan page, 1993 ، Educational Management Series , London

31. J.M. Juran , Juran on Leadershp for Quality, The free press, New York, 1989.

32. Guidelines on Expectations of Faculty Performance School of Engineering and Applied Science University of Virginia, July 5, 2007 see : www.seas.virgina.edu

33. Kate Steffens : Faculty Qualifications, Performance and Development, AACTE / NCATE, Spring 2008 see: www.niu.edu/ncate/resources

34. www.ksu.edu.sa/sitcs/Colleges/Arabic